

كيفية تحويل النقود إلى الأصول الوقفية

محمدرضا كاتوزيان

طالب في مرحلة الماجستير - قسم المعارف الإسلامية و الإدارة المالية

جامعة الإمام الصادق بطهران

زهير انصاريان

طالب دكتوراه - قسم الفلسفة والحكمة الإسلامية

جامعة تربيت مدرّس بطهران

مقدم إلى مؤتمر عالمي عن:

قوانين الأوقاف وإدارتها: وقائع وتطلعات

خلال الفترة ما بين:

20 - 22 أكتوبر 2009م

1- 3 ذي القعدة 1430هـ

المنظمون:

مركز الإدارة

كلية أحمد إبراهيم للحقوق

المعهد العالمي لوحدة الأمة الإسلامية

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

الملخص:

كانت و لايزال الوقف كسنة حسنة، دعما اقتصاديا لازدهار المجتمع الإسلامى غير أنه هناك بعض الأسباب التى تمنع الوقف من أن يؤثر بشكل صحيح كما يتوقع أن تؤثر سائر الطرق الاقتصادية و المالية. يعتبر بعض هذه الأسباب داخليا و التى تتعلق بظروف الوقف و هويتها كالظروف الخاصة للعين الموقوفة و أيضا يعتبر بعض هذه الأسباب خارجيا و التى تنجم عن نظرة المجتمع الإسلامى و علماء الدين و علماء الاقتصاد الإسلامى عن الوقف. هذه الأسباب تؤدي إلى مشاكل مثل نسبة الإنتاجية المنخفضة و عدم إمكانية الوقف لذوى الرواتب القليلة و الاستخدام غير الصحيح عن النقود الموجودة فى المجتمع. فى هذا المقال قمنا بدراسة الظروف العامة للوقف وفقا لفقه الإمامية و بحثنا عن حلول لاستخدام النقود لتبديلها إلى الأصول الثابتة الوقفية.

التمهيد:

الوقف كان و لايزال من الأدوات المالية كافية في توفير الإمكانيات الثقافية و الاجتماعية و الصحية و غيره من حاجيات العامة في المجتمع البشري. هذه الفكرة كانت سائدة في جميع الأمم الشعوب و الأديان و لا يقتصر في الأمة الإسلامية فحسب و نظراً لتنمية المجتمعات و حدوث حاجيات متنوعة و أيضاً حدوث اساليب جديدة في الاقتصاد العالمي، على العلماء المسلمين أن يقوموا بتصميم عمليات مالية حديثة في الأطار الأصول الإسلامية وعلى الأسس الفقهية للوقف حتى أتاحت الفرصة لهذه الأدوات المالية للحضور في الأسواق المالية للبلدان الإسلامية.

على هذا الأساس، حاولنا في هذا المقال أن نلقي نظرة على الفروق الرئيسة للاقتصاد الإسلامي وسائر المدارس الاقتصادية ثم ندخل في الشرائط العامة للوقف من وجهة نظر فقهاء مذهب الإمامية ثم نسلط الضوء على المشاكل العامة في الأسواق المالية العالمية و من بينها المشاكل العالقة في الوقف و أخيراً نتناول بعض الحلول لتحويل النقود إلى الأصول الوقفية.

نظرية الإسلام؛ الفردانية أم الجماعية؟

بعد ملاحظة دقيقة وجذرية في المدارس الاقتصادية التي تعتمد إلى فكرة السيادة الكاملة للحكومة أو الملكية المطلقة للفرد وأيضاً المدرسة الاقتصادية للإسلام، نتعرف على أن أحد الفروق الرئيسة بين أسس هذه المدارس الوظائف المختلفة التي تتبناها، هو الفرق بين رؤيتهم للإنسان والمجتمع وأيضاً نظرهم في قضية الملكية. بعبارة أخرى أن الأصل في الافتراق بين هذه المدارس انتمائها إلى مدرسة الفردانية أو مدرسة الجماعية. فلذلك بالنسبة لهذه النظريات، يختلف الفكر الاقتصادي لديهم. في هذا الإطار - كيفية نسبة الفرد و المجتمع - نرى عدة نظريات منها:

1. تأليف المجتمع من الأفراد تعتبر تأليفاً غير حقيقي (اعتباري). إن التأليف الحقيقي يتكون عندما يؤثر مكوناته المختلفة بعضها على بعض. لكن بما أنه لا يمكن اعتبار هذا النوع من التأليف و التأثير بين الناس في المجتمع فلا يمكن اعتبار المجتمع تأليفاً حقيقياً بل يجب أن نلاحظه كمجموعة اعتبارية وغير حقيقية ومن الصحيح أن نعتبر الفرد أصيلاً و حقيقياً. هذه النظرية تعتمد على الفردانية المطلقة.

2. إن المجتمع يعد تأليفاً حقيقياً لكن ليس كالتأليفات الطبيعية بل هو تأليف صناعي. المكونات في التأليفات الطبيعية تنحل في الكل ولا يمكن النظر إليها بالاستقلال لأنه تنعدم آثار المكونات في الكل لكن في التأليفات الصناعية المكونات تبقى على حالها إلا أنه تنعدم آثارها في آثار الكل. هذه النظرية هي كمثيلتها من المدرسة الفردانية إلا أنها تعتقد -خلافاً لما جاء في النظرية السابقة- أن لأفراد المجتمع مصيراً مشتركاً و أن للمجتمع روح يتمايز عن روح أفرادها.

3. المجتمع من التأليفات الحقيقية الطبيعية وتركيبها تتكون من الأرواح و الأفكار و العواطف و الإرادات و تعتبر هذا النوع من التأليف في المجتمع تأليفاً ثقافياً وليس التأليف في الأجسام و الأجساد. بما أننا نرى في هذا النوع

من التأليف تفاعل حقيقي ونرى أن للمكونات هوية جديدة فيجب أن نعد تأليف المجتمع من أفرادها تأليفا حقيقيا. في هذه النظرية نرى بأن المجتمع و الفرد يعتبران أصيلين.

4. المجتمع تأليف حقيقي ولكن أفضل من التأليفات الطبيعية. وفقا لهذه النظرية الحقيقة للروح الجمعية والضمير الاجتماعي وليس الضمير الفردي سوى مظهرا من الضمير الاجتماعي. يجب اعتبار هذه النظرية من المدرسة الجماعية المحضة.

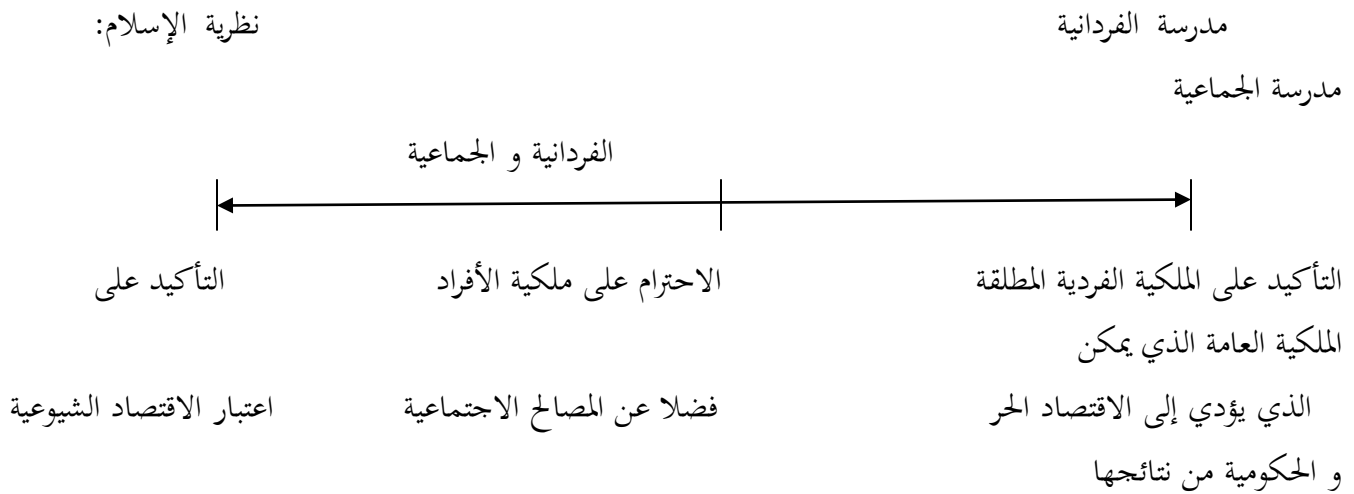
ماهي نظرية الإسلام المختارة؟

الأستاذ المطهري يرى في كتابه «المجتمع و التاريخ» بأن الآيات القرآنية تؤيد النظرية الثالثة. أن القرآن يشير إلى أن للأمم مصيرا مشتركا وكتابا مشتركا للأعمال ويرى بأن الأمم لها المعرفة والشعور والعمل والطاعة والعصيان. من الواضح أنه إذا لم يكن للمجتمع تحققا في أرض الواقع لايمكن التحدث عن المصير والعمل والطاعة والعصيان وما يشاكلها وهذه الأمور تدل على أن القرآن يؤكد على حياة المجتمع وأحيانا نرى أن القرآن الكريم يصف عمل فرد من أفراد المجتمع كعمل المجتمع و أحيانا يعطى أثر عمل الجيل إلى الأجيال الآتية. (البقرة: 79، آل عمران: 112) ولكن يجب أن نعرف رغم أن القرآن الكريم يرى للمجتمع حياة ومماتا وطاعة وعصيانا، إلا أنه بالصراحة يتحدث عن أماكن عصيان الفرد عن قوانين المجتمع وفي هذا المجال القرآن يؤكد على المحور الرئيس في شخصية الإنسان وهو «فطرة الله» (النساء: 97).

من الفروق الأساسية بين المدرسة الاقتصادية الاسلامية و المدارس الأخرى:

نظرا لما مضى، يمكن التعبير عن المدارس الاقتصادية في العالم حسب الرسم التالي:

الرسم البياني (1): العامل الفارق بين المدارس الاقتصادية



وفقاً لما مضى، أن العامل الرئيس الذي كان يساعد المجتمع الإسلامي الحديث في العصر النبوي الشريف وبعده في عهد الازدهار الاقتصادي كعهد الصفوية في إيران أو في العهد العثماني، هو أن النظرية الاقتصادية للإسلام تؤكد على الفردانية والجماعية سوية.

بناء على ذلك، إن الكثير من المباني النافعة في تلك العصور التي تعتبر اليوم أماكن أثرية في البلدان الإسلامية، هي ناجمة عن الاحترام على الملكية الفردية مع رعاية المصالح العامة و الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي. في نفس الموضوع، أن الوقف باعتباره أحدًا من الأدوات المالية الإسلامية، كان و لا يزال يقيم الأمة الإسلامية طوال القرون الأربعة عشرة، بناء على هذه النظرة الإسلامية.

وقف النقود من نظرة فقهية:

بما أن موضوع هذا المقال هو كيفية استخدام النقود للوقف، فعلينا أن ندرس مسألة وقف النقود من وجهة نظر فقهية حتى نعطي حلول مفيدة في هذه المسألة على أساس الفقه الإسلامي.

إن الفقهاء ذكروا أربعة شروط للموقوف وهي: أن تكون عينا مملوكة ينتفع بها مع بقائها و يصح إقباضها. (الحلي، 1403ق، 3، 443) المحقق الحلي في كتابه «المختصر النافع» و العلامة الحلي في «الإرشاد» و «القواعد» و «تبصرة المتعلمين» و «التحرير» والشهيد الأول في «اللمعة الدمشقية» والسبزواري في «الكفاية» والبحراني في «الحدائق» والأصفهاني في «وسيلة النجاة» و غيرهم من فقهاء الإمامية ذكروا نفس هذه الشروط للعين الموقوفة.

بناء على هذه الشروط أن عددا من فقهاء المذهب الإمامية لايسوغون وقف النقود لما يلي باختصار:

1. الأموال الموقوفة يجب أن تكون من الأعيان مع أن النقود لا تعتبر من الأعيان.
 2. النقود من الأموال المنقولة.
 3. وقف النقود ينافي و الشرط الثالث و هو بقاء العين مع الانتفاع بها.
 4. إن النقود لا تبقى طويلا عند الإقراض أو الاستثمار كما يبقى الأعيان مثل الأرض الموقوفة لأن إقراض النقود يجعلها عرضة لخطر عدم سداد رأس المال. فلذلك لا يمكن الثقة ببقاء النقود مع الانتفاع بها.
 5. هناك من يدعى الاجماع على بطلان ذلك؛ العامل في كتابه «مفتاح الكرامة» يقول: «الظاهر من نفى الخلاف في هذه نفيه بين المسلمين فهو يفيد الإجماع و زيادة» (الحلي، 1403ق، 3، 448)
- لكن خلافا لما مضى من الأدلة الفقهية التي تعارض و وقف النقود، هناك عدد قليل من الفقهاء يسوغون وقف النقود و يقدمون دلائل لجوازه كما يأتي:

1. «العين» في هذه الأدلة الفقهية يجب أن نعتبرها مضاداً لـ«الدين» و «المنفعة» و «الكلية» التي لا يجوز وقفها و ليس «العين» مضادا لـ«النقود».

2. لم نجد أحدا من فقهاء الإمامية من يعتبر «المنقولية» من شروط الموقوف و فضلا عن ذلك أنه هناك من صرح بأنه لافرق بين «المنقول» و«غير المنقول» في الموقوف. مثلا السبزواري قال في «جامع الخلاف والوفاق»: «و من شروط الوقف أن يكون الموقوف معلوما مقدورا على تسليمه، ويصح الانتفاع به، مع بقاء عينه في يد الموقوف عليه، وسواء في ذلك المنقول وغيره، والمشاع والمقسوم» (السبزواري، 1379ش، 365) وقال به ابن زهرة في «الغنية» و الكيدري في «الإصباح» و ابن زهرة هو من يدعى جواز وقف المنقول بالإجماع.

3. إن الفقهاء شرطوا في باب الإجارة - كما في باب الوقف - أن تبقى العين مع الانتفاع به؛ و بناء على ذلك اختلفوا على أنه هل تبقى الدراهم و الدنانير مع الانتفاع بها بعد إيجارها؟ الشيخ الطوسي في كتابه «المبسوط» يشير إلى أنه «يجوز إجارة الدراهم و الدنانير لأنه لا مانع منه، و لأنه يصح الانتفاع بها من غير استهلاك، مثل الجمال و النظر والزينة وغير ذلك» (الطوسي، 1387ق، 3، 250)

4. بقاء الأموال الموقوفة ودوام الانتفاع بها مسألة عرفية ونسبية. يقول صاحب الحقائق: «لا يشترط كون العين مما تبقى مؤبدا فيصح وقف العبد والثوب وأثاث البيت والقفار، وضابطه ما عرفت من أنه ما يصح الانتفاع به منفعة محللة مع بقاءه، والتأييد المشترك في الوقف إنما هو بمعنى دوامه بدوام وجود العين الموقوفة.» (البحراني، 1405ق، ج22، 179)

5. لا يدل أدلة مخالفي جواز وقف النقود على الإجماع على منع وقف الدراهم والدنانير بل تدل على الشهرة العظيمة على ذلك والشهرة مما لا يؤيد حجتيه أحد من الأصوليين في فقه الإمامية. ومن الواجب أن نشير إلى أن لمجيزي وقف النقود (وقف الدراهم و الدنانير) دلائل أخرى كعرف العقلاء وتوفير أهداف الوقف و الإطلاق في أدلة الوقف وأصالة الإباحة ومنطقة الفراغ ونحن لا نتناول هذه الأدلة اجتنابا عن الإطناب في الكلام.

العوامل التي تعرقل الأدوات الوقفية:

نظرا للنظريات المطروحة في جواز وقف النقود أو بطلانه، نستنتج بأنه هناك مجموعتين من العوامل التي تعرقل ثقافة الوقف وتطويرها في الحضارة الإسلامية في عصرنا الحالي. هذه العوامل تسبب بعض المشاكل في تمويل الوقف والانخفاض في كفاءة الأموال الموقوفة وأيضا تؤدي إلى أنه لا يمكن الوقف لذوى الدخل المنخفض ولا يمكن استعمال الأموال لأهداف الوقف في المجتمع و إليكم هذه العوامل:

1. العوامل الذاتية للوقف:

نقصد من العوامل الذاتية شروط صحة الوقف وبطلانه ك شروط العين الموقوفة أو قيود البيع أو تحسين الأصول الموقوفة و الاختلاف في فتاوى الفقهاء في مسألة الوقف وأيضا من المشاكل الذاتية في الوقف عدم مطابقة بعض الفتاوى مع الأسواق الحديثة و الاقتصاد الجديد.

2. العوامل الخارجية التي تؤثر على الأدوات الوقفية:

هذه العوامل الخارجية التي تؤثر على الوقف هي ناجمة عن التفكير غير الصحيح حول الوقف في المجتمع الإسلامي خاصة بين علماء الاقتصاد الإسلامي. هذا النوع من التفكير متأثر من الاقتصاد الغربي الذي يريد الشعور بالتعرض للمخاطر في الاقتصاد. فلذلك يريد أن يبدل أصول بدون مخاطر إلى أصول ذات مخاطر وهذا يسبب التضخم المالي والفقاعة في الاقتصاد. بناء على هذا، مؤخرًا، نواجه بعض الاقتراحات في بيع الأموال الموقوفة وتحويلها إلى النقود أو وقف النقود أو وقف الأسهم وما ألى ذلم من الاقتراحات التي تنجم عن الاقتصاد الذي يعتمد على نقود من غير تمويل حقيقي والاقتصاد الذي يسبب التضخم ويروج الربا. فيما يلي عدة من الاقتراحات لحل هذه المشاكل في مسألة الوقف:

1. نظرة فقهية لحل العوامل الذاتية التي تعرقل الوقف:

من وجهة نظرنا، أن وقف النقود لا يجوز و هذه المخالفة لجواز الوقف ليس من ناحية عدم إمكان الانتفاع بها و ليس لما نعتقد بأن الانتفاع بها غير باق بل لأن:

1. العملات في جميع البلدان لا ينتفع بها كما ينتفع بالدرهم والدنانير في الأزمنة الماضية لأنها مجرد اعتبار تؤدي دور وسيط في المعاملات. ينتفع الناس من خلال النقود ولا ينتفعون بنس البنكنوت والعملة المعدنية. فهنا يطرح السؤال نفسه: هل يمكن وقف وسيط الانتفاع بدلا من العين المنتفع بها؟ و بما أنه لا يمكن وقف الوسيط كمنفعة وقفية فلا يمكن وقف العملات أبدا.

الفقهاء الذين يسوغون وقف الدراهم والدنانير كانوا يؤيدونه من أجل أن الدراهم والدنانير القديمة كانت مصنوعة من الذهب و الفضة و كانت تستعمل كالحلى فلذلك أنها تنفع نفسها و لا كوسيط في المعاملات فحسب؛ وتبعاً لذلك كانوا يسوغون إيجارها أيضاً. مثلاً ابن إدريس يقول: «و الذي يقوى في نفسي بعد هذا جميعه، أنّ الدنانير والدراهم لا يجوز إيجارها، لأنّه في العرف المعهود لا منفعة لها إلا بإذهاب أعيانها، وأيضاً فلا خلاف أنّه لا يصحّ وقفهما، فلو صحّ إيجارهما، صحّ وقفهما، فأما المصاغ منهما، فإنّه يصحّ إيجارته، لأنّ له منفعة يصحّ استيفائها مع بقاء عينه» (ابن إدريس، 1410ق، 2، 475)

ومن الافتراض أن نؤكد على أنه لاملزمة بين جواز إجارة الدراهم والدنانير وبين جواز وقفها كما يقول العلامة الحلي: «فللمنع من الملازمة بين الوقف و الإجارة، فإنّ الوقف يصحّ إيجارته ولا يصحّ وقفه» (الحلي، 1415ق، 6، 164) وجئنا بكلام ابن إدريس في هذا المجال باعتباره مؤيداً على أنه ثمة من العلماء من يسوغ وقف الدراهم و الدنانير باعتبار تكوينها من الذهب و الفضة و بناء على ذلك لا يمكن عد العملات موضوعاً لمثل هذه الفتاوي لأنها مجرد اعتبار. من وجهة نظرنا هناك عدة من الفقهاء من كان يهتم بهذه المسألة وكان يؤكد على أن

الدارهم والدنانير مع كونها من الذهب والفضة لا يستعمل إلا كوسيط وليس لها أي انتفاع ذلا قليلا فضلا عن العملات العامة في البلدان.

الشيخ الطوسي في كتابه «المبسوط» يشير إلى هذا الموضوع: «و فيهم من قال يصح وقفهما وهو شاذ، وإنما قلنا لا يجوز لأنه لا منفعة لهما مقصودة غير التصرف فيهما» (الطوسي، 1387ق، 3، 288) نعرف من «لهما مقصودة غير التصرف فيهما» أن الفقهاء الأقدمين ومنهم الطوسي كانوا لا يتفوهون بالمنفعة الذاتية للدارهم والدنانير وكانوا يرونها كوسيط فضلا عن العملات الرائجة اليوم ولكن من جهة أخرى نعترف بأن بقاء الأموال الموقوفة أمر عرفي ونسيب كما يراه مسوغي وقف النقود لأنه أيضا من المفروض إمكان عدم بقاء الأعيان الموقوفة كالمساجد و المدارس إثر الكوارث الطبيعية كاندلاع النيران والفيضانات والهزات الأرضية وما إلى ذلك. يجب أن نذكر بأننا نعتقد بأن الوقف لا يمكن اختصاصها بالأموال المنقولة.

2. اقتراحاتنا لحل العوامل الخارجية التي تعرقل أدوات الوقف:

لا بد لنا أن نمهد مقدمة قبل أن ندخل في كبد الموضوع. الأسواق المالية العالمية التي تستند إلى الرأسمالية، لها أنظمة متغيرة ومتقلبة دائما فلذلك نرى في الأزمات المالية التي كانت تواجهها بلدان جنوب شرق آسيا والبلدان الأوروبية والولايات المتحدة ، أن كل بلد وأنظمة اقتصادية التي اتبعت مدرسة الرأسمالية، كان يتعرض للانهيار الاقتصادي كلما تواجه الأنظمة المالية الأوروبية والأمريكية للنكسة الاقتصادية. فإذا تريد البلدان الإسلامية والأنظمة الاقتصادية الإسلامية أن تقوم بتمويل مشاريعها على أسس المدارس المالية الغربية، ستبدل هذه البلدان إلى ورقة الدومينو ولا تكون آمنة من تقلبات النظام المالي الأروبي - الأمريكي. الجدول (1) يشير إلى ارتفاع هائل في تقلبات الأسواق المالية العالمية في العقد الماضي. كانت ترتفع تقلبات الأسواق المالية في 1990 حتى 2004 بمعدل 225% و التي يؤيدها جمع غفير من الخبراء الأوروبيين و الأمريكيين في أوائل 1996 دراسات «بيرنشتاين»¹ تشير إلى أن تقلبات الأسواق المالية في تزايد أكثر من أن تكون في انخفاض. أزمة آسيا الاقتصادية وباقي الأزمات المالية في القرن العشرين تجعل «بول كروغمان»² أن يكتب «أن الاقتصاد العالمي يدنو إلى مرحلة أخطر بما كنا نتصورها». ومؤخرا «غرترود تامبل-غوغل»³ عضو في لجنة المديرين التنفيذيين للبنك المركزي الأروبي قال بـ«أن تقلبات الأسواق المالية المتقدمة يضاعف منذ 1997 وها هو ناجم عن عن تزايد بطيء لكن مستمر في هذه التقلبات.» «جوزيف

¹ .Bernstein

² Pual Krugman

³ Gertrude Tumpel-Gugerell

ستيغليتز¹ الحائز على جائزة نوبل الاقتصادية يقول: «النظام المالي العالمي يواجه الآن مشاكل عديدة.» من الواضح أنه هناك الكثير من العوامل التي تؤثر على هذه التقلبات المتزايدة التي لا يمكن التعرف على كلها بسهولة.

الجدول (1): تقلبات الأسواق المالية

1990-1994		2000-2004		العام
المعدل	العدد الأوسط	المعدل	العدد الأوسط	المؤشر
38.6	27	159.4	199	DIJA
52.1	36	156	176	S & P500
53.9	57	158.9	174	FTSE100
57	52	123	124	DJ
106.5	100.5	134.4	138	USDX

(لهذا المؤشر اخترنا النموذج ابتداءً من عام 1991. الأرقام لسنوات 1994-

1991 و 2000-2004 و كان يقيم تفاضل القيمة الأعلى و الأدنى في هذه

الأرقام، من خلال النسبة المئوية في تغييرات الأسعار.)

نظرا لما مضى حول تقلبات الأسواق المالية العالمية التي لا يمكن احتواءها، يطرح السؤال نفسه هل وقف النقود يؤثر في ازدهار الاقتصاد الإسلامي والحضارة الإسلامية؟ هل خيار وقف النقود يعد خيارا الذي يمكن الاعتماد عليه لبقاء طويل الأمد للانتفاع بأصل موقوف؟

نعتقد بأنهم لتجنب عن التعرض للمخاطر التي تتعرض لها النقود و يجب تصميم عملية خاصة للتزايد في مدة الانتفاع بالأصول الوقفية حتى يبدل النقود الموجودة في المجتمع إلى أصول وقفية تتعرض لمخاطر قليلة وتبقى لمدة طويلة.

في هذا الإطار نذكر نموذجا من تاريخ الإسلام ونموذجا آخر من الوقف في البلدان الغربية:

أولا: نرى أن الأموال التي قام النبي (ص) وأهل البيت (ع) بوقفها عادة كانت من الأصول غير النقدية و متعرضة لمخاطر قليلة وتبقى طويلا مثل المساجد و الحدائق و الآبار و يشابهها. السيد محمد نوري و السيدة فريبا شهيدي فر كانا يتناولان موقوفات الرسول (ص) و موقوفات أهل البيت (ع) في مقالين منفصلين، لانجد في هذه

¹ Joseph Stiglitz

الموقوفات أي أصل موقوف يتعرض للمخاطر أبدا. (الوقف في القرآن والسنة، محمد نوري، 65؛ فريبا شهيدى فر 89)

ثانيا: الإدارة الأمريكية تدفع 40% من تكاليف الجامعات الحكومية و 60% منها يتوفر من صناديق الوقف. مثلا إن الهدف من صندوق الوقف لجامعة إيلينويز الشمالية هو أن التكاليف وتخصيص الأصول لصندوق الوقف يجب أن يكون بحيث يحفظ قدرة استخدام الصندوق لمدة طويلة. مؤسسة الجمعة تتعهد للواقفين أن ينفق أموالهم بحيث يمكن انفاقه دائما. الأصول الوقفية للجامعة تأتي ضمن الجدول التالي:

الجدول (2): الأصول الوقفية لجامعة إيلينويز الأمريكية

النسبة المئوية	نوع الأصول
39%	Portfolio 500 s&p
26%	الأسهم الدولية
5%	أسهم الشركات الأمريكية برأسمال قليل
2%	سندات لشركات عالية المستوى
5%	العقارات
11%	سندات خزانة الإدارة الأمريكية
3%	السندات الدولية

كما نرى في هذا الجدول أن معظم الأصول الوقفية في هذا الصندوق هي أصول بلا مخاطر أو بمخاطر منخفضة. الهدف من هذا الصندوق بقاء الانتفاع بالأموال الموقوفة لمدة طويلة. بناء على ذلك نقترح العملية التالية لتبديل النقود إلى أصول وقفية ثابتة.

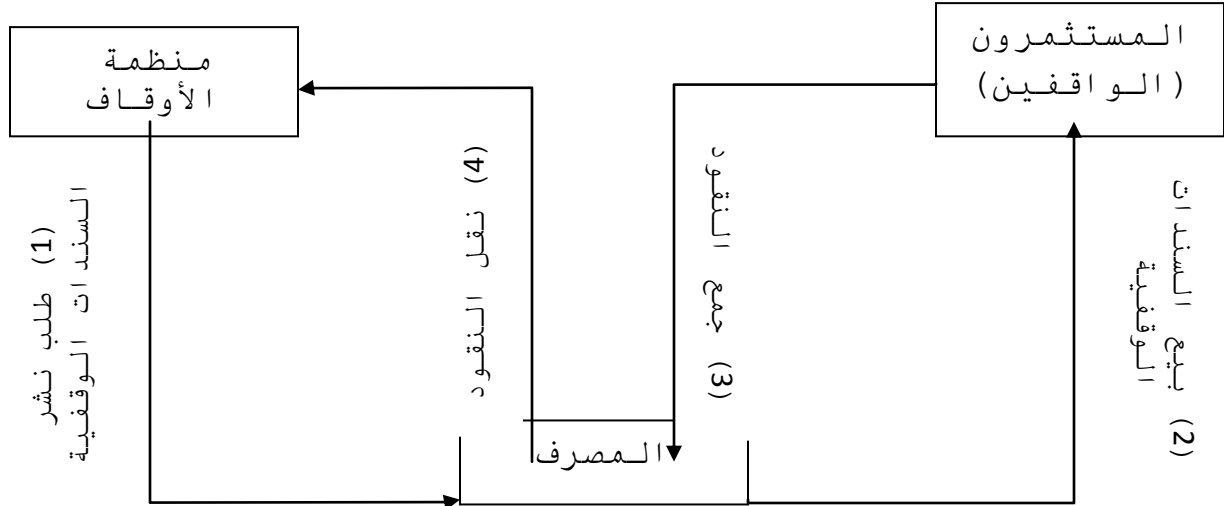
آليات تحويل الأصول النقدية إلى أصول وقفية ثابتة

في هذه الآلية السيولة الموجودة في المجتمع يتم جمعها بمنهجين:

1. شراء السندات الوقفية من المصارف
2. شراء الأسهم الوقفية من السماسرة المختصة في الوقف

في المنهج الأول المصارف تؤدي دور وسيط لجمع النقود من خلال بيع السندات الوقفية و تسلم النقود الحاصلة عن هذه العملية إلى منظمة خاصة لشؤون الأوقاف أو ما يشابهها. لابد للانتباه إلى أنه حتى هذه المرحلة لم يتم أي وقف بعد.

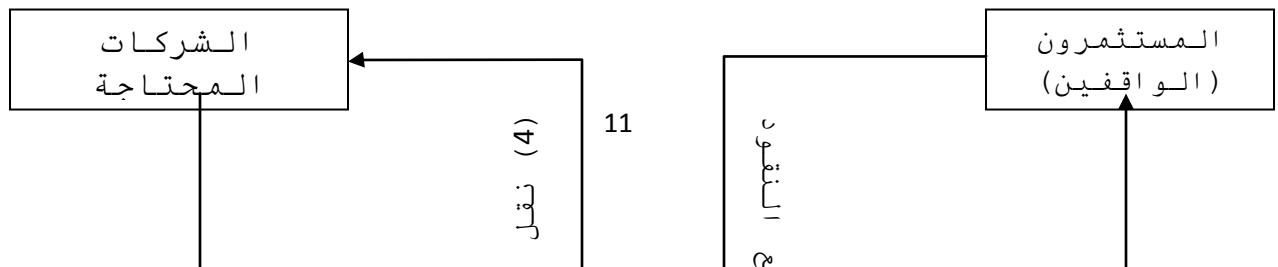
الرسم البياني (2): آلية جمع النقود عن طريق المصارف



بعد عملية جمع النقود من خلال المصارف و نقلها إلى منظمة الأوقاف، هذه المنظمة تقوم بتحويل هذه الأموال إلى أصول وقفية ثابتة بالوكالة عن المستثمرين (الواقفين) فعملية الوقف يتم وقوعها في هذه المرحلة. هكذا منظمة الأوقاف تقوم بإنفاق هذه الأموال لإحداث مدارس أو جامعات أو مستشفيات أو طرق وما إلى ذلك ثم تقوم بإيقافها للمصالح العامة.. الدخل الحاصل عن هذه الأصول تتفق لتسديد تكاليف الأصول الموقوفة نفسها ويتم إعادة فائض التكاليف ويمكن استخدام الفائض لتمويل المؤسسات الخيرية للأيتام والفقراء أو يمكن إنفاقه لإحداث الموقوفات الجديدة لانتفاع جديد.

و أما في المنهج الثاني فيتم تأسيس سماسرة خاصة للوقف أو يتم اختيار سماسرة موثوق بها من قبل منظمة الأوقاف للمشاركة في عمليات الوقف وهذه السماسرة تقوم ببيع الأسهم الوقفية إلى المستثمرين (الواقفين) لتمويل الشركات المتطوعة.

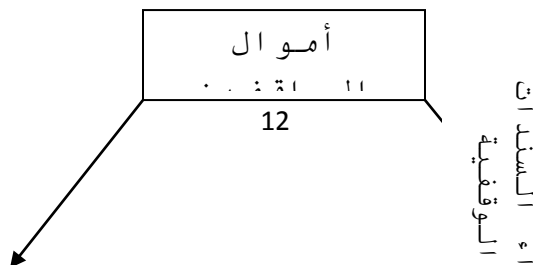
الرسم البياني (3): آلية جمع النقود بواسطة السماسرة



في هذه العملية السماسرة تؤدي دور وكيل للواقفين و تقوم بشراء أسهم الشركات. في هذه العملية إن

الأموال الموقوفة ليست نفس أموال المستثمرين بل هي قسم من الأصول الثابتة للشركات كالعقارات والأدوات والمباني ومايشاكلها و التي تم تمويلها من الأسهم الوقفية فالموقوفة هي أصول الشركات الحقيقية والثابتة. في هذا المنهج الأرباح الحاصلة عن أصول الشركة تنفق لصيانة المعدات والتكاليف الأخرى للأموال الموقوفة و يتم إعادة الفائض منها إلى منظمة الأوقاف ل يتم إنفاقها في الشؤون الخيرية و الموقوفات الجديدة. الرسم البياني (4) يعرض آلية جمع النقود:

الرسم البياني (4): آلية جمع النقود



الوقفية
الأسهم

الوقف
الوقف

الوقف
الوقف

منظمة
الأوقاف

الوقف
الوقف

الوقف
الوقف

الدخل

جدير بالذكر أنه ليس كل استثمار مربحا بل أحيانا يمكن أن يؤدي إلى أي ربح أو بعض الأحيان يكبد بعض الخسارات. في هذه الحال سؤال يطرح نفسه وهو أنه إذا خسر عملية الاستثمار في الوقف - كما شرحناه - من يتبنى هذه الخسارة؟

في العملية المقترحة، لو لم يكن الاستثمار مربحا فإن الأموال كأرض والأدوات والعقارات وغيرها من أموال الشركات تبقى على حالها لكن لو افترضنا أن الخسارة التحقت بالأصول الثابتة نفسها فلا يخلو من حالين:

الأولى: إذا لا يقصر المسؤول عن الموقوفات (منظمة الأوقاف أو مدراء الشركات) في مهامه فيما أن المؤسسة المستثمرة و المسؤول تم الإذن له من قبل الشارع فيده يد أمينة و وفقا لأدلة عدم ضمان الأمين للخسائر -إذا لم يقصر الأمين في مهامه- فإنه لا يعتبر ضامنا لهذه الخسائر. (البجنوردي، 1371، 2، 1-4، مكارم الشيرازي، 1410، 2:249)

الثانية: إن التحقت الخسارة بالأموال لتقصير المؤسسة المستثمرة أو المسؤول عنها فعليه أن يعرض الخسارة من أمواله نفسه.

فتلخص مما ذكرنا أنه هناك عدد كبير من ذوي الدخل المنخفض و الذين لا يستطيعون القيام بوقف أموال كبيرة و التي يمكن الانتفاع الطويل بها كالمسجد و المدرسة و الشركات و الحدائق، على أنهم يحبون أن يحفظوا من أجره عند الله. فبما أنه لا يمكن وقف العملات على أساس أن لها دور وسيط و أنها تتعرض لمخاطر كثيرة إثر الأزمات المالية و بما أنه لا يمكن الانتفاع بها لمدة طويلة فيجب أن نقوم بتصميم عملية مالية خاصة لتحويل هذه الأموال القليلة إلى أصول وقفية ثابتة ذات المنافع الباقية. للعملية المقترحة في هذا المقال ميزات كما يلي:

1. جمع السيولة عن المجتمع
2. خفض نسبة التضخم إثر خفض السيولة
3. إشاعة ثقافة الوقف في أوساط مختلفة من الناس
4. عدم تعرض الأموال الموقوفة للمخاطر أو قلة التعرض في هذه العملية
5. ارتفاع أعمار الأموال المنتفع بها في الوقف
6. خلق الدخل لتولي الأموال الموقوفة و تعويض تكاليف صيانة الموقوفات
7. تمتع ذوي الدخل المنخفض من الأجور المعنوية
8. الإسراع في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمعات الإسلامية
9. صيانة الأصول الوقفية عن التقلبات و الأزمات المالية العالمية

المصادر:

1. إبراهيم السويلم، سامي، 1386، التحوط في التمويل الإسلامي، الترجمة الفارسية لمهدي عسكري، طهران، جامعة الإمام الصادق (عليه السلام)
2. ابن إدريس، أبوجعفر محمد بن منصور، 1410، السرائر، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية
3. ابن سعيد الحلبي، يحيى، 1405، الجامع للشرائع، قم، مؤسسة سيد الشهداء العلمية.
4. أولريش، إرنست، 1386، قيود الخصخصة، الترجمة الفارسية لمحمد صفار، طهران منظمة الخصخصة.
5. البحراني، يوسف، 1405، الحقائق الناضرة، قم، مؤسسة النشر الإسلامي.
6. السبزواري، محمدباقر بن محمد، بدون تاريخ، كفاية الأحكام، أصفهان، دار نشر لمدرسة الصدر.
7. الطباطبائي، محمد، بدون تاريخ، المناهل، قم، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام)
8. الطوسي، محمد بن حسن، بدون تاريخ، المبسوط، نشر المكتبة الرضوية.
9. العلامة الحلبي، حسن بن يوسف، بدون تاريخ، تبصرة المتعلمين، طهران، دار نشر المكتبة الإسلامية.
10. الكيدري، قطب الدين محمد بن الحسين، الإصباح من الينابيع الفقهية، بيروت، دار التراث والدار الإسلامية
11. المحقق الحلبي، جعفر بن الحسن، 1402، المختصر النافع، طهران، المكتبة الإسلامية الكبرى.
12. المطهري، مرتضى، 1372، المجتمع و التاريخ، طهران، دارنشر صدرا
13. موسويان، سيدعباس، 1386، الأدوات المالية الإسلامية (الصكوك)، طهران، دار النشر لمركز بحوث الثقافة و التفكير الإسلامي
14. -----، 1384، مجموعة من المقالات للوقف في الأسواق المالية، جامعة مفيد،
15. -----، 1429، الوقف و الحضارة الإسلامية؛ مجموعة المقالات؛ الجوانب الفقهية-القانونية، اصفهان.